التوزيع : عـــام
E/ESCWA/16/4/Add.2
٢١ حزيران/يونيو ١٩٩٢
ARABIC
الأصـل: بالانكليزيـة

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

الدورة السادسة عشرة
٣٠ آب/اغسطس - ٣ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢
عمّـــان

البند ٥(ب) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة

متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها الخامسة عشرة

القرار ١٦٦ (د-١٥) بشأن الدعم المالي للصناعات القائمة

92-0350

١- تمشيا مع متطلبات التنمية الصناعية في المنطقة، ومع رغبات المسؤولين وأولويات المنطقة، بدأت شعبة الصناعة المشتركة بين الاسكوا واليونيدو نشاطا جديدا في عام ١٩٨٧، يهدف الى تشخيص أهم المشاكل والعقبات التي تواجهها الصناعات القائمة، وتقديم المساعدة الفنية اللازمة لتنشيط هذه الصناعات وتوسيع قاعدتها. ويتألف هذا النشاط من ثلاث مراحل. المرحلة الأولى منها تمثلت في بعثات ميدانية قام بها موظفون من الاسكوا للمصانع المعنية من أجل تحديد المشاكل القائمة والتشاور مع المسؤولين لتحديد الأولويات؛ في حين تمثلت المرحلة الثانية في اقتراح الحل اللازم على أن يقوم بذلك إما موظفون من الاسكوا أو خبراء من خارج الاسكوا. أما المرحلة الثالثة، فتتمثل في تنفيذ الحل المقترح، ويتوقع في معظم الحالات ان يقوم خبراء من خارج الاسكوا بزيارة المصانع المعنية وتنفيذ الحلول المقترحة في المرحلة السابقة. كذلك ستتابع الاسكوا تنفيذ تلك الحلول للتأكد من اتخاذ الخبراء للخطوات المناسبة.

وتتحمل الاسكوا نفقات المرحلة الأولى كلها ونفقات السفر والاقامة لموظفيها في المرحلة الثانية. كما ستدفع في المرحلة الثانية نفقات بعض الخبراء (أتعابهم ونفقات سفرهم واقامتهم) وذلك في حدود الموارد المالية المتاحة. لكن الاسكوا لا تتحمل أية نفقات في المرحلة الثالثة، حيث إن من المتوقع ان تكون هذه المرحلة أطول من المرحلتين الأوليين وأن تكون تكاليفها أكبر. ولن تتحمل الاسكوا ايضا نفقات خبرائها الذين سيتابعون التقدم المحرز في هذه المرحلة. ومن أجل تخفيف عبء تمويل بعثة الخبراء الذين يستقدمون من الخارج عن كاهل البلدان المستفيدة من هذا البرنامج، سعت الاسكوا للحصول على تمويل من مصادر خارجية، لكن جهودها، للأسف، لم تكلل بالنجاح.

٢- وقدمت حكومات الجمهورية العربية السورية ومصر وعمان طلبات الى الاسكوا تطلب فيها تقديم المساعدة الى بعض صناعاتها القائمة. وقد شملت هذه الطلبات عددا من القطاعات الصناعية المختلفة منها الصناعات الهندسية وصناعات النسيج والمواد الكيميائية والمواد الغذائية والأسمنت ومواد البناء. وقام خبراء من الاسكوا ببعثات ميدانية (وهي المرحلة الأولى من النشاط)، زاروا خلالها الوزارات والمشاريع المعنية. واستنادا الى المناقشات التي أجريت مع المسؤولين والزيارات التي جرت للمصانع، تم تحديد المشاكل ذات الأولوية العالية. وحدد خبراء الاسكوا شتى الأعمال التي يجب القيام بها في المرحلة الثانية (مرحلة اقتراح الحلول)، وكذلك خصائص الخبراء المطلوبين والمدة المتوقع ان تستغرقها اعمالهم وتكاليفها. وقد أرسلت التقارير الى البنك الاسلامي للتنمية أملاً في الحصول على قدر من التمويل للمرحلة الثانية. غير أنه لم يصل أي رد في هذا الخصوص حتى الآن.

٣- وخلال فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١، ونظراً لقلة الموارد المتوفرة في الاسكوا، كانت المساعدات التي قدمت الى الصناعات القائمة محدودة وكانت تتعلق بما يلي:

(f) المرحلة الأولى، في عدد من المصانع في الجمهورية اليمنية حيث قدمت توصيات بشأن القدرات والممارسات المتعلقة بمراقبة النوعية، فضلاً عن توصيات عن الأخطار البيئية، والتدابير والممارسات التي تأخذ بها تلك المصانع لمنع أي تلوث صناعي؛

(ب) المرحلة الثانية أو مرحلة اقتراح الحلول، بالنسبة لمشروعين في الجمهورية العربية السورية هما الشركة العامة لصناعة الزجاج والمصابيح الكهربائية بحلب والشركة العامة للصناعات الزجاجية والخزفية السورية بدمشق. وقد أنجزت الدراسة التشخيصية المتعلقة بالشركة الأولى وهي قيد الطبع حالياً، في حين يجري إعداد الدراسة التشخيصية المتعلقة بالشركة الثانية.

٤- وقد تأكدت أهمية هذا النشاط الذي تقوم به الاسكوا من خلال طلبات المساعدة والبعثات الرسمية التي قام بها مستشارو الاسكوا للبلدان الأعضاء. وحيث إن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين تتلقى في كثير من الحالات طلبات مماثلة، فقد اتفقت المنظمتان على تنسيق جهودهما وتجميع الموارد المحدودة المتاحة لتنفيذ هذا النشاط. كما تقرر اعتماد مشروع مشترك، في إطار برنامج اليونيدو الخاص للتنمية الصناعية في البلدان العربية، سيتم تنفيذه خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣. وليس من المؤكد ما إذا كان هذا المشروع المشترك بين الاسكوا والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين سيتم تنفيذه في إطار هذا البرنامج أم لا.

٥- ومن أجل توفير التمويل اللازم لتنفيذ أنشطة تقديم المساعدة الى الصناعات القائمة وحل المشاكل التي تواجهها تلك الصناعات، فقد اتخذت الدورة الخامسة عشرة للاسكوا قراراً يدعو للعمل على تدبير التمويل اللازم لهذا النشاط من الدول الأعضاء والمؤسسات المالية العربية الموجودة في المنطقة.

لكن مع الأسف لم يرد أي رد حتى الآن من البلدان الأعضاء أو من الصناديق والمؤسسات المالية العربية. وبالتالي، يوصى باتخاذ قرار مماثل في الدورة السادسة عشرة للاسكوا.